

**Ministry of High Education and Scientific Research**  
**Financial and Banking Sciences Department**  
**University of Karbala**

المحاضرة السابعة سياسات نقدية ومالية  
مقدمة الى الدكتور عباس الدعيمي

اعداد الطالبة

زينة ضياء عبد علي

## THE INTERACTION BETWEEN MONETARY AND FISCAL POLICY

### التفاعل بين السياسة النقدية والمالية

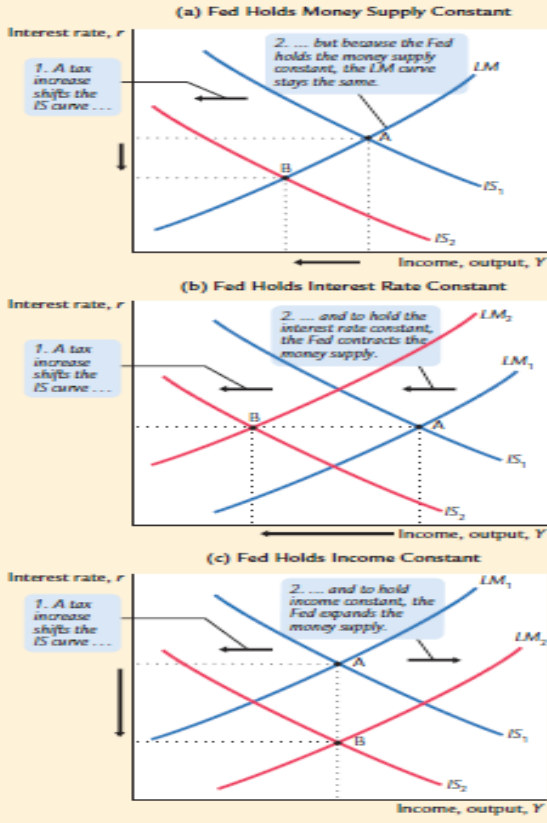
عند تحليل أي تغيير في السياسة النقدية أو السياسة العامة، من المهم الحفاظ على مع الأخذ في الاعتبار أن واضعي السياسات الذين يسيطرون على أدوات السياسة هذه يدركون ما ويقوم صناعات السياسات الآخرون بذلك. وبالتالي، قد يحدث تغيير في سياسة واحدة والآخر، وهذا الترابط قد يغير تأثير تغيير السياسة. على سبيل المثال، لنفترض أن الكونغرس يرفع الضرائب. ما هو تأثير هذه السياسة على الاقتصاد؟ وفقا لنموذج IS-LM، الجواب يعتمد على كيفية استجابة بنك الاحتياطي الفدرالي لزيادة الضرائب.

ويبين الشكل 12-4 ثلاثة من النتائج المحتملة العديدة. في لوحة (A)، بنك الاحتياطي الفدرالي يحمل ثابت العرض النقدي. الزيادة الضريبية تحول منحنى IS إلى اليسار. انخفاض الدخل (لأن الضرائب المرتفعة تقلل من الإنفاق الاستهلاكي)، وينخفض سعر الفائدة (لأن انخفاض الدخل يقلل من الطلب على المال). ويشير الانخفاض في الدخل إلى أن رفع الضرائب يسبب ركودا.

في اللوحة (b)، يريد بنك الاحتياطي الفيدرالي الحفاظ على سعر الفائدة ثابت. في هذه الحالة، عندما تحول الزيادة الضريبية منحنى IS إلى اليسار، يجب على مجلس الاحتياطي الفدرالي خفض المعروض النقدي للحفاظ على سعر الفائدة على مستواه الأصلي. هذا الانخفاض في المعروض النقدي يغير منحنى LM إلى الأعلى. ولا ينخفض سعر الفائدة، ولكن الدخل ينخفض بمقدار أكبر مما لو كان الاحتياطي الفدرالي قد احتفظ بثبات العرض النقدي. في حين أن في لوحة (a) انخفاض سعر الفائدة حفز الاستثمار ويقابل جزئيا تأثير انكماشية للرفع الضرائب، في لوحة (b) مجلس الاحتياطي الاتحادي يعمق الركود من خلال الحفاظ على ارتفاع سعر الفائدة.

في لوحة (C)، يريد مجلس الاحتياطي الاتحادي لمنع الزيادة الضريبية من خفض الدخل ولذلك، يجب أن يرفع عرض النقود ويحول منحنى IS إلى الأسفل وهو ما يكفي لتعويض التحول في منحنى IS. في هذه الحالة، فإن الزيادة الضريبية لا تسبب ركودا، ولكنه يسبب انخفاض كبير في سعر الفائدة. وعلى الرغم من أن مستوى الدخل لم يتغير، فإن الجمع بين الزيادة الضريبية والتوسع النقدي يغير تخصيص موارد الاقتصاد أعلى

FIGURE 12-4



**The Response of the Economy to a Tax Increase** How the economy responds to a tax increase depends on how the central bank responds. In panel (a) the Fed holds the money supply constant. In panel (b) the Fed holds the interest rate constant by reducing the money supply. In panel (c) the Fed holds the level of income constant by raising the money supply. In each case, the economy moves from point A to point B.

فإن الضرائب تضعف الاستهلاك، في حين أن انخفاض سعر الفائدة يحفز الاستثمار. الدخل لا يتأثر لأن هذين التأثيرين التوازن تماماً. من هذا المثال يمكننا أن نرى أن تأثير التغيير في السياسة المالية يعتمد على السياسة التي يتبعها بنك الاحتياطي الفدرالي - أي ما إذا كان يحمل المعروض النقدي، أو سعر الفائدة، أو مستوى الدخل الثابت. بشكل عام

وتحليل التغيير في إحدى السياسات، يجب علينا أن نفترض تأثيره على السياسة الأخرى. ويعتمد الافتراض الأنسب على الحالة قيد النظر وعلى الاعتبارات السياسية الكثيرة التي تكمن وراء صنع السياسات الاقتصادية. ظل وما زال تطور السياسة

المالية مرادفاً ومرافقاً لتطور المالية العام

## **طبيعة السياسة المالية ودورها في المدارس الاقتصادية**

### **مفهوم السياسة المالية**

#### **THEN CONCEPT OF FISCAL POLICY**

النفقات العامة والإيرادات العامة إذ تحتاج معظم البلدان الى الإنفاق لتمتكن من القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها وتيسير المصالح العامة، وخلال المدد السابقة حصلت تطورات كبيرة في مفهوم المصالح العامة التي يجب على البلدان تأمين تسييرها، ففي الوقت الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدالة بين الأفراد (مفهوم تقليدي)، أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مفهوم حديث للمالية العامة) أي أنها تمارس وظائف عدة منها القيام بالمشاريع العمرانية وتحسين الأوضاع المعيشية وحماية الاقتصاد الوطني و زيادة الثروة الوطنية ونشر العلم وحفظ الصحة العامة وتأمين مياه الري والشرب ومعالجة الأزمات الاقتصادية وهكذا فان الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد تلك الوظائف .

ألا إن علم المالية، وبالتالي السياسة المالية لم تأخذ الشكل الحالي إلا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وأول من بحث الأصول المالية بحثاً عميقاً كان العالم الفرنسي بودان (BODIN) عام (1756)، ثم ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية والنظام الضريبي في أوروبا وتحت عنوان (روح القوانين) لمونتسكيو، وفي عام (1776) نشر الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث في كتابه المعروف (ثروة الأمم) وفيه القواعد الواضحة والصريحة لمختلف أنواع الضرائب، ثم بعد ذلك جاءت الثورة الفرنسية الكبرى التي قلبت القضايا المالية رأساً على عقب وكانت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة والتشريع المالي، وفي مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية علماً مستقلاً له مؤلفاته وقواعده الصريحة وتقاليدته

ففي الوقت الذي آمنت فيه النظرية التقليدية بمبدأ الحياد المالي في ظل الدولة الحارسة، وان الحكم على سلامة المالية العامة يكون في ضوء مبدأ توازن الموازنة وليس مبدأ التوازن الاقتصادي، أعيد النظر بهذه الفكرة بعد ألامة الاقتصادية الكبرى (أزمة الكساد العظيم) وأصبح للدولة وللسياسة المالية مفهوماً جديد يختلف عن المفهوم التقليدي بحيث يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، وبالتالي إنهاء حالة الحياد المالي الذي قامت عليه النظرية التقليدية، وهكذا فإن الحكم على سلامة السياسة المالية لم يقتصر على مبدأ توازن الموازنة وإنما التأثير في وضع التوازن الاقتصادي العام، ثم كانت الحرب العالمية الثانية وأظهرت أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم والركود باستخدام أدواتها المالية لمعالجة تلك المشكلات الاقتصادية وفي الوقت الحاضر أصبح من المعترف به لدى معظم الاقتصاديين ورجال السياسة، إن السياسة المالية هي أقوى أنواع السياسات الاقتصادية، إذ إن تطور أهداف

السياسة الاقتصادية وانتقال اهتماماتها كان لا بد معه أنتقال هدف اهتمام السياسة المالية إلى تحقيق الآتي:-

### أولاً:-

المحافظة على مستوى التشغيل الكامل الذي وصلت إليه البلدان من خلال استخدام السياسة المالية ومكوناتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

### ثانياً:-

مكافحة التضخم على المستوى الكلي ومن ثم إتباع الإجراءات الضرورية (السياسة المالية) لمكافحة التضخم في قطاعات معينة طبقاً لنوعيته لإعادة التوازن بين العرض والطلب الإجماليين, كذلك الاهتمام بمشكلات التطور الاقتصادي.

### ثالثاً:-

الاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي (إعادة توزيع الدخل), وخاصة بعد تطور دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية اذ بدأت تلعب السياسة المالية فيها دوراً مهماً وبارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان وخصوصاً البلدان النامية. وبعد ما تقدم يمكن تعريف السياسة المالية تعريفاً يتلاءم والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الدولة, ففي ظل النظرية التقليدية, (إن السياسة المالية يمكن تعريفها تبعاً لغاستون جييز JEZE وغيره من الكلاسيك بأنها مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد, في حين إن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة, إذ تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة... الخ لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية)

## **THE FISCAL POLICY OF** **CLASSIC ANALYSIS** **السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي**

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر إنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلاً عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فُهمت النظرية الكلاسيكية على إنها تتادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون، فتدخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العام تبديد وضياع لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسة .

ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة والتي عرفت، فضلاً عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلاً أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية، كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها، ولذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان للتساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة قاعدة مهمة جداً في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن الأخير يتحقق تلقائياً، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، وقصر دورها على

تحقيق التوازن الحسابي، وهكذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر بالاتي:-

أولاً- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.  
ثانياً- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجماً أكثرها سلامة.

ثالثاً- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.

رابعاً- تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار، طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار وأن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو فيما بين الثروات.

خلاصة ما تقدم يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية، بالإضافة الى ذلك فإن السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أية مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ كانت سلبية هذه السياسة سبباً في الخروج عليها وإتباع سياسة مالية إيجابية.

### **السياسة المالية في التحليل الكينزي**

#### **THE FISCAL POLICY OF KEYNESIAN ANALYSIS**

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية ومنها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة (حالة الحياد) وأفسحت المجال لوجه نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي.

تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلاً من (الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام) رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق وما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، وفيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصادات الرأسمالية تميل أحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة.

ومضى كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال (**EFFECTIVE AGGREGATE DEMAND**) للاقتصادات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحقنه بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معاً وخصوصاً في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف (**MULTIPLIER**) فعله، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، وبذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذاً وأتباعه مفهوماً جديداً لها يتمثل في (المالية الوظيفية أو المحضرة **FUNCTIONAL FINANCE**) بدلاً من مفهوم المالية المحايدة وأصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائياً، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يأتي:

أولاً- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالية غاية للسياسة المالية.

ثانياً- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لا بد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن (**ALVIN HANSEN**) وبالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي استناداً إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة



الوظيفية)، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية:-

**أولاً-** إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.  
**ثانياً-** إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولاً إلى حجم الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة دون التضخم.

**ثالثاً-** إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

### **السياسة المالية في التحليل النقودي**

#### **THE FISCAL POLICY OF MONETARY ANALYSIS**

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي (STAGFLATION) في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وان عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) ويعتقد أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتن فريدمان وكارل برونرو ملتزر وليرلد وفليب كادجان وغيرهم) بأن اليد الخفية (INVISIBLE HAND) التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفاً معارضاً ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من لدن الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة (CROWDING OUT) وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظراً لأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي

ولكل ما سبق نجد أن النقديون وعلى رأسهم ملتن فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساساً للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقودية، لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

### **السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية**

#### **THE FISCAL POLICY OF ROTATIONAL EXPECTATIONS ANALYSIS**

(في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقودية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهر إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية) التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيك خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

ويستند أنصار هذه النظرية إلى ان سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كذلك ويقرون إن أمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار و وضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.

ومن هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام.

ولتوضيح ذلك نفترض مثلاً وجود حالة من الركود الاقتصادي وإن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكبر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم

متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار, ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية تبوء بالاختفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج وبالمثل اذا ما توقع الافراد تخفيض الضرائب كاجراء او لتنشيط الطلب الاستهلاكي, فمن الطبيعي ان التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد ان يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة ولا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين, ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً, لذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لاغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي, وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية), وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى

### **السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانب العرض**

#### **THE FISCAL POLICY OF SUPPLY – SIDE ECONOMISTS ANALYSIS**

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الانفاق حسب رؤية المدرسة الكيزية, إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلّي وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق, فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع, وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال, وهذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك, ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق, فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

ورداً على الاعتراضات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانينيات المالية, وخصوصاً مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها, فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد اخفقت باعتبار إن للتخفيضات الضريبية تأثيراً سلبياً في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة, ونجد إن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم على ذلك قد استند إلى منحنى لافر (Laffer Cure)

الشهير ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي سيؤدي إلى أتساع القاعدة الضريبية ومن ثم حصيله ضريبة أكبر غزارة.

ومن الواضح أيضاً أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع, ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضاً من تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تخبرنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة, ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي:-

أولاً- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

ثانياً- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً, أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

ثالثاً- أن يكون الحد من الضرائب مصحوباً بتخفيض الإنفاق الحكومي.

رابعاً- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي.

## **FISCAL POLICY UNDER FLEXIBLE EXCHANGE RATES**

### **السياسة المالية في إطار أسعار الصرف المرنة**

فالسياسة المالية في إطار سعر الصرف المرن أقل فعالية من سعر الصرف الثابت والواقع أنه في ظل التنقل المثالي لرأس المال، عندما تكون معدلات الفائدة المحلية والدولية متساوية، فإن السياسة المالية غير فعالة النظر في الاقتصاد مع التوازن الداخلي والخارجي. ومن شأن زيادة السياسة المالية التوسعية في إنفاق أو تخفيض الضرائب أن تزيد الطلب الكلي والدخل. ويؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة الطلب على النقود وارتفاع سعر النقود، أي معدل الفائدة. وارتفاع معدل الفائدة يزيد من تدفق رؤوس الأموال. ومن المؤكد أن هذا التدفق يتضاءل إلى حد ما عن طريق زيادة الطلب على الواردات. ولكن عموماً سيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات مما سيدفع سعر الصرف نحو الانخفاض، أي أن العملة المحلية سوف نقدر. وسيؤدي انخفاض صافي الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة إلى انخفاض الطلب الكلي، مما يلغي الزيادة

المبكرة في الدخل. وهكذا، فإن التوازن النهائي يتميز بدخل مرتفع إلى حد ما، وارتفاع سعر الفائدة، والعملة تقدر بحركة رأس المال، وسقوط النقد الأجنبي.

سوف يستمر معدل حتى تساوي أسعار الفائدة المحلية والأجنبية. وفي ظل هذه الظروف، يجب على الدخل أن يتراجع إلى مركزه الأولي. قد يكون من الأسهل أن نرى هذا أكثر من ذلك ببياننا. ونتيجة للسياسة المالية التوسعية يتحول المنحنى IS إلى اليمين ولكن منحنى LM يبقى وضع نقطة التوازن الجديدة يجب أن تكون على حالها LM أما إذا عاد R إلى قيمته الأصلية، فيجب أن يعود Y إلى قيمته الأولية كذلك.

وتحول السياسة المالية التوسعية منحنى IS إلى اليمين الناتج عن R2 و Y2 نقطة التوازن الجديد فوق منحنى BB، مما يدل على فائض خارجي. والنتيجة هي تقدير العملة المحلية التي تحول منحنى BB صعودا ومنحنى IS إلى اليسار. يتم التوصل إلى التوازن الجديد في R3 و Y3 (الشكل 5.9).

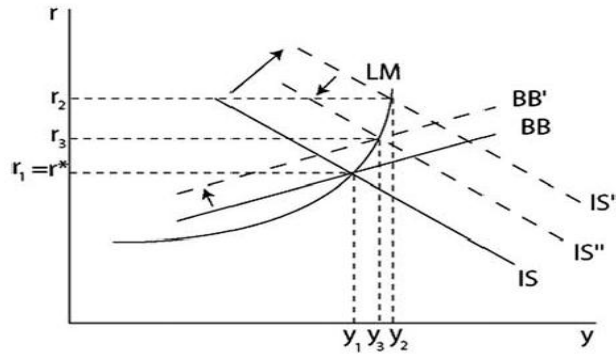


Fig. 5.9 Fiscal policy under flexible exchange rates

## GOVERNMENT BUDGET AND FISCAL POLICY

### الميزانية الحكومية والسياسة المالية

ويجب على مواطني كل دولة أن يسهموا في دعم الحكومة، قدر الإمكان، بما يتناسب مع قدرات كل منهم؛ وهذا هو، بما يتناسب مع الإيرادات التي يتمتع بها على التوالي تحت حماية الدولة. إن نفقات الحكومة لأفراد أمة عظيمة، مثل حساب الإدارة على المستأجرين المشتركين، وجميعهم ملزمون بالمساهمة بما يتناسب مع مصالح كل منهم في الضريبة التي يتعين على كل فرد أن يدفعها يجب أن تكون مؤكدة، وليست تعسفية. وقت الدفع، وطريقة الدفع، الكمية الواجب دفعها، يجب أن تكون واضحة وواضحة للمساهم، ولكل شخص آخر

في نظرية الكتاب الكينزي، هناك أربع سمات تميز السياسة المالية. أولاً، نفقات الحكومة والإيرادات مستقلة عن بعضها البعض، وقضايا كيف تمول النفقات أو ما

يحدث للإيرادات الزائدة لا تعالج. ومع ذلك، فإن النظر في قيود الميزانية الحكومية يظهر أن إما على الحكومة أن تفرض ضرائب على الجمهور أو أن نفقاته تترتب عليها آثار مالية. **ثانياً**، يفترض النموذج الكينزي أن الجمهور سلبي فيما يتعلق بالحكومة دين. إلا أن ارتفاع الديون يضع عبء دفع الفائدة والسداد الديون على أكتاف الجمهور، سواء الأجيال الحاضرة أو المقبلة. ما هو دور الدين الحكومي وكيف يتفاعل الجمهور مع عجز الموازنة؟ **التكافؤ ريكارديان** هي نظرية واحدة تأخذ رد فعل الجمهور إلى المستقبل الزيادات في الضرائب في الاعتبار وإن كانت تستند إلى افتراضات غير محتملة للغاية. **ثالثاً**، يركز النموذج الكينزي على تأثير الضرائب على الطلب. ومع ذلك، ارتفاع معدلات الضرائب هي متطلبات للعمل والاستثمار، وبالتالي ينبغي النظر في آثار إمدادات الميزانيات الحكومية. وأخيراً، الكينزي يعتبر النموذج النفقات الحكومية والضرائب كمتغيرات محايدة يمكن أن تكون التلاعب في الإرادة. بيد أن السياسة المالية والسياسة المالية هما عمليتان سياسيتان

تحتاج إلى دراسة على هذا النحو. المجال الحديث للاقتصاد السياسي لديه الكثير لتقدمه لمناقشات الاقتصاد الكلي. قبل مناقشة هذه القضايا في هذا الفصل، سيكون لدينا لمحة عامة عن ميزانية الحكومة في الولايات المتحدة.

## **AN OVERVIEW OF REVENUES AND EXPENDITURES OF THE US GOVERNMENT**

### **نظرة عامة على الإيرادات والنفقات**

من حكومة الولايات المتحدة إجمالي الإيرادات من الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة للسنة المالية 2008 هو 2521 مليار دولار أمريكي أو 17.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتصل النفقات إلى 2931 مليار دولار أو 20.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين الشكلان 1-10 و 2-10 تطور الميزانية الأمريكية منذ عام 1925 بالقيم المطلقة ونسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن أن يرى، مع باستثناء بضع سنوات، عجزت الحكومة الاتحادية عن تحقيق عجز. نقطتان فيما يتعلق بالميزانية. أولاً، تبدأ السنة المالية من تشرين الأول / أكتوبر أولاً إلى نهاية سبتمبر من العام المقبل. وهكذا، فإن السنة المالية 2008 هي من 1 أكتوبر 2007 إلى 30 سبتمبر 2008. ثانياً، يتم تقسيم الميزانية بين "على الميزانية" و "خارج الميزانية". على وجه الخصوص، استلام والنفقات من والصناديق الاستثنائية للضمان الاجتماعي والخدمات البريدية خارج الميزانية. هنا سنقوم يتحدث عن الميزانية الإجمالية، على الميزانية زائد خارج الميزانية، والميزانية. ثالثاً، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه بالإضافة إلى الحكومة الاتحادية، هناك حكومات الولايات والحكومات المحلية. ولكل منها إيرادات ونفقات وعجز في الميزانية أو فائض. وبطبيعة الحال فإن إيرادات هذه الحكومات ودخولها تقلص من إيرادات الحكومة الاتحادية. وعلاوة على ذلك، لا توجد حكومة محلية لديها القدرة على خلق المال. في مجال الاقتصاد نتحدث عادة عن

"الحكومة" كما لو أنها كيان واحد. وهذا أمر جيد طالما أنه من المفهوم ما نشير إليه وقد أدى العجز في ميزانية الحكومة الاتحادية على مدى سنوات عديدة إلى ديون وطنية ضخمة، قدرت في عام 2008 بنحو 9883 مليار دولار.

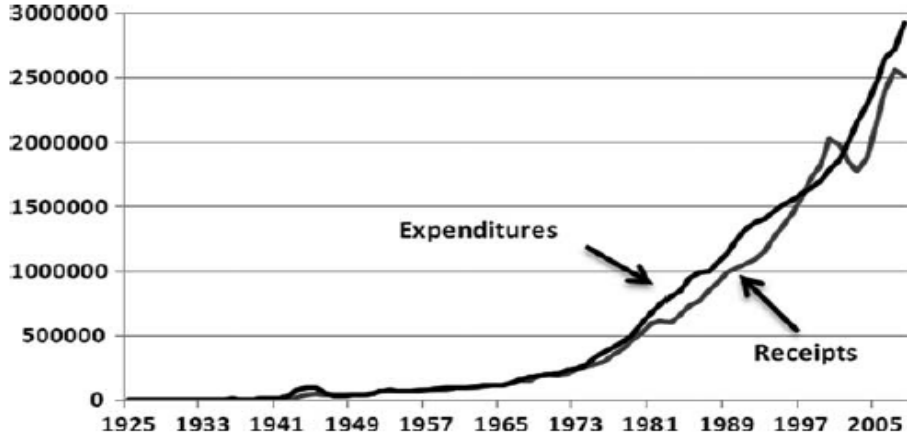


Fig. 10.1 Receipts and expenditures of the US government

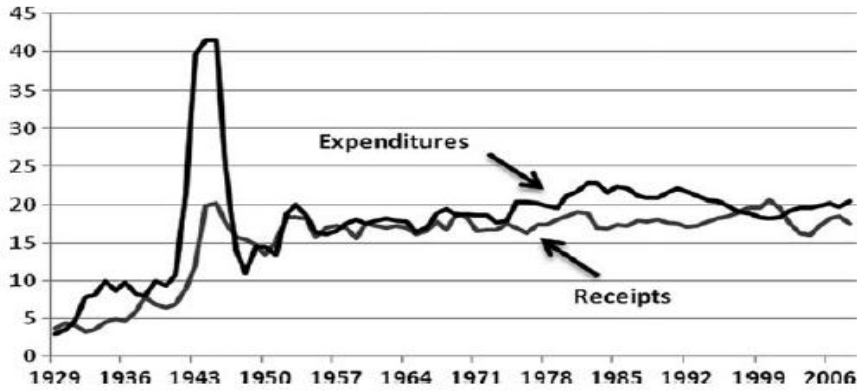


Fig. 10.2 Receipts and expenditures of the US government as percentages of the GDP

ويحتفظ بالدين من قبل الجمهور، ونظام الاحتياطي الفيدرالي، والكيانات الحكومية والأجانب. ومن مجموع الدين يحتفظ الجمهور بـ 5428 مليار دولار والباقي حسابات الحكومة الاتحادية. وبعبارة أخرى، فإن الحكومة الاتحادية الديون إلى كان الجمهور حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين الـ 4,5 تريليون من الديون التي يحتفظ بها الجمهور 14% يحتفظ بها النظام الاحتياطي الفيدرالي وأكثر من 40% من قبل الأجانب. في 2009 الدول الأجنبية التي تملك أكبر سندات الخزنة الأمريكية كانت الصين، اليابان، والمملكة المتحدة. وبلغت الفائدة على الدين الذي يحتفظ به الجمهور 8.9% من إجمالي نفقات الحكومة الاتحادية و 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي.



## الدولة المالية (Financial Dollarization) :-

تعرف ايضاً بدولة الموجودات والمطلوبات ( الاصول والخصوم) في الجهاز المصرفي فضلاً عن الاصول غير المصرفية ، في هذه الحالة يكون الدولار او اي عملة اجنبية مفضلة كخزين للثروة اي احلال الاصول (Asset Substitution) ، وبعكس دولة المعاملات او الدولة الحقيقية فأن الدولة المالية هي عادةً استجابة للتغير المستمر والكبير في التضخم وليس مستويات التضخم العالية بحد ذاتها ، وطالما انها تعكس خيارات المحفظة الاستثمارية بين العملة المحلية والموجودات المقومة بالدولار فأن الدولة المالية تعتمد على اهتمام العناصر الاقتصادية بتغيير العوائد على الموجودات المقومة بعملة مختلفة (المخاطرة) وكذلك على الفارق نفسه ( العائد) ، كما تعتبر الدولة المالية ايضاً كطريق لتدنية مخاطرة الائتمان لانها تحبذ العملة التي تخفض باحتمالية اكبر عدم التسديد . ومما تقدم يعد التمييز بين نوعي الاحلال امرأ مفيداً لفهم دوافع الاحلال وانعكاساتها في فاعلية السياسة النقدية ، اذ ان لكل منهما مؤشراً ذا دلالة خاصة فضلاً عن ما يشار الى اختلافهما في الظهور مع اختلاف اغراض التحول من العملة المحلية الى العملة الاجنبية وما يراود من العملة الاجنبية ان تؤديه من وظائف النقود ، اذ يحدث احلال العملة الاجنبية (CS) حينما يتم استخدام الاصول المقومة بالعملة الاجنبية بوصفها ( وسيلة للدفع ووحدة حساب) فالافراد يتخلون عن استخدام عملتهم المحلية حينما يكون استخدام العملة الاجنبية طريق مستقر للحصول على خدمات السيولة نفسها في ظل ظروف الاضطراب الاقتصادي وزيادة الضغوط التضخمية وارتفاع كلف المعاملات عند استخدام العملة المحلية<sup>(1)</sup> ، بينما ينتج احلال الاصول (AS) المقومة بالعملة الاجنبية عن قرارات تتعلق بتنويع الحافظة الاستثمارية ويعكس خصائص المخاطرة - العائد النسبي للاصول المحلية والاجنبية وكثيراً ما تكون الاصول المقومة بالعملة الاجنبية فرصة للمقيمين المحليين لتأمين انفسهم ضد المخاطر الرئيسية للاقتصاد الكلي ومستودعاً لحفظ الثروة